الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي

Innovation in financial technology as a mechanism to enhance financial inclusion

بوعكاز يوسف[1،*]، بن موسى كمال الدين[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، (Bouakaz1103@hotmail.fr)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، (benmoussakameleddine@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 06 ديسمبر 2025؛ **تاريخ المراجعة**: 06 ديسمبر 2025؛ **تاريخ القبول**: 07 ديسمبر 2025

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح الدور الذي تؤديه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، من خلال توسيع نطاق التعاملات المالية وتمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها بسرعة وبتكلفة منخفضة، وقد أسهمت الأدوات والتطبيقات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة البنوك وتطوير خدماتها بفضل سهولة الاستخدام وانخفاض التكاليف، غير أنّ هذه الابتكارات تطرح في الوقت نفسه تحديات مهمة نتيجة ما قد يرافقها من مخاطر، لذلك يتعيّن على المصارف توظيف هذه الأدوات بصورة فعالة لضمان حماية العملاء، وتعزيز جودة أدائها، وضمان استمرارية نشاطها.

الكلمات المفتاح: التكنولوجيا المالية؛ الشمول المالي؛ القطاع المصرفي؛ الخدمات المصرفية؛ التحول الرقمي.

Abstract: This research paper aims to clarify the role of financial technology in promoting financial inclusion, by expanding the scope of financial transactions and enabling different segments of society to access and benefit from financial services quickly and at a low cost. Financial technology tools and applications have contributed to improving the efficiency of banks and developing their services thanks to ease of use and low costs. However, these innovations also pose important challenges as a result of the risks that may accompany them. Therefore, banks must employ these tools effectively to ensure the protection of customers, enhance the quality of their performance, and ensure the continuity of their activity.

Keywords: Financial technology, financial inclusion, banking sector, banking services, digital transformation.

* **بوعكاز يوسف.**

I- تمهيد :

تُعدّ التكنولوجيا المالية أحد أبرز القضايا المطروحة أمام البنوك في ظل التحول التكنولوجي المتسارع، وفي سياق بيئة تنافسية شديدة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وقد أصبح لزامًا على المصارف العمل على تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة أكثر من أي وقت مضى، لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وما خلّفته من مخاطر وتحديات، كما بات من الضروري فتح قنوات تمويلية جديدة تسهم في تعزيز قدرات المصارف على تحسين أدائها المالي ورفع كفاءتها التشغيلية.

انطلاقاً مما سبق نطرح إشكالية بحثنا كما يلي:

إلى أي مدى يساهم الابتكار في التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الغايات من أهمها:

- توضيح مفهوم التكنولوجيا المالية وإبراز مختلف أبعادها؛
- تحديد مدى إسهام التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي وتحقيق أهدافه.

أولا: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية:

– 1– نشأة التكنولوجيا المالية:

شهدت الابتكارات في القطاع المالي تبنّيًا متأخرًا مقارنة بقطاعات أخرى مثل الإعلام والاتصالات، فقد أشارت دراسة تعود إلى سنة 2015 إلى أنّ جذور مفهوم التكنولوجيا المالية ترجع إلى تسعينيات القرن الماضي، غير أنّ الأزمة المالية العالمية لعام 2008 شكّلت نقطة تحول حقيقية في قطاع الخدمات المصرفية، إذ دفعت إلى تسريع ظهور هذا المفهوم بصورة عملية.

فبعد سلسلة الفضائح المالية وتراجع الثقة في المؤسسات المصرفية التقليدية، بدأ كلٌّ من الخبراء والزبائن بإعادة النظر في مستقبل المعاملات البنكية الكلاسيكية، وقد ساهم هذا الواقع الجديد في بروز شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، استطاعت أن تقدّم خدمات مالية أكثر سرعة وأقل تكلفة وأكثر فعالية.

ومع توسع نشاط هذه الشركات، بدأت المصارف التقليدية تشهد تراجعًا ملحوظًا، حيث اضطرت أربعة من أكبر البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى تقليص قواها العاملة بما يقارب 350 ألف موظف خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016. (نيس ، 2022)

–2–تطور التكنولوجيا المالية عبر التاريخ:

أغلب المراجع و الدراسات تقسمها إلى ثلاث مراحل تكمل بعضها البعض وتبنى كل مرحلة على سابقتها (بريش، 2023)

2–1–العصر الأول 1866–1967 من التماثلية إلى الرقمية :

خلال هذه المرحلة كان التركيز موجّهًا نحو تطوير البنية التحتية المالية، حيث اعتُبر ابتكار الطابعة القادرة على طباعة العملة الورقية من أوائل المؤشرات على بروز التكنولوجيا المالية، كما ظهرت تقنيات جديدة مثل التلغراف ومدّ أول كابل عابر للمحيط الأطلسي، إضافة إلى القنوات الملاحية والسكك الحديدية التي أسهمت في تسريع تدفّق المعلومات المالية عبر الحدود، وهو ما فتح الباب أمام الموجة الأولى من العولمة المالية.

ولقد برزت أدوات متقدمة لكسر الرموز تم توظيفها تجاريًا من قِبل شركات الحوسبة مثلIBM ، كما شهدت خمسينيات القرن الماضي إدخال بطاقات الائتمان من قبل عدد من البنوك الأمريكية، على غرار بطاقة Diners Club عام 1950، ثم بنك أوف أمريكا وأمريكان إكسبريس سنة 1958.

غير أنّ التطور الأبرز تمثّل في تقدم شبكات الاتصال، حيث أُنشئت الشبكة العالمية للتيلكس، وتزامن ذلك مع طرح شركة "زيروكس" لأول جهاز فاكس سنة 1964 تحت تسمية "التصوير بالرنين المغناطيسي لمسافات طويلة (LDX)"، وهو ابتكار شكّل خطوة مهمة مهدت للجيل اللاحق من تقنيات التكنولوجيا المالية.

2–2 –العصر الثاني 1967–2008: التكنولوجيا المالية في البنوك

تركّز هذا الطور من تطور التكنولوجيا المالية على القطاع البنكي تحديدًا، حيث بدأت عملية رقمنة الخدمات المصرفية بشكل ملحوظ مع ظهور الآلة الحاسبة، ثم دخول أجهزة الصرّاف الآلي حيّز الاستخدام لأول مرة من قبل بنك باركليز في المملكة المتحدة سنة 1967.

وخلال السنوات اللاحقة، واصلت شركات التكنولوجيا الكبرى تعزيز التحول الرقمي في البنوك، ومن أبرزها شركة International Business Machines Corporation (IBM)، وهي مؤسسة أمريكية متعددة الجنسيات يقع مقرّها الرئيس في أرمونك – نيويورك، وتأسست سنة 1911 على يد رجل الأعمال تشالرز رانليت فلينت، وقد ساهمت حلولها التقنية في دعم البنية التحتية للمؤسسات المالية وتحديث أنظمتها التشغيلية.

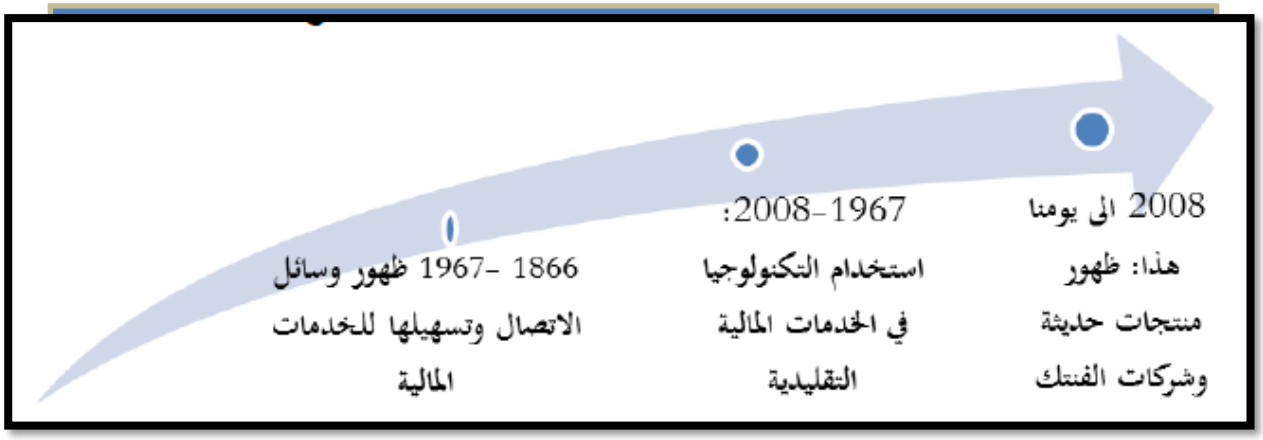
2–3 –العصر الثالث: التكنولوجيا المالية الحديثة

يمثل هذا العصر المرحلة المعاصرة من تاريخ التكنولوجيا المالية، وقد بدأ فعليًا سنة 2008 وما يزال مستمرًا إلى اليوم، ويتميّز هذا الطور بتركيز متزايد على الشركات الناشئة التي نجحت في إعادة تشكيل المشهد المالي بعد الأزمة المالية العالمية.

فقد أسهم تراجع الثقة في القطاع المصرفي التقليدي، الناتج عن فقدان عدد كبير من المهنيين لوظائفهم وارتفاع التكاليف وضعف القدرة على توسيع منح القروض، في فتح المجال أمام نماذج جديدة لتقديم الخدمات المالية تعتمد على الابتكار والمرونة.

وفي هذا السياق برزت مجموعة من الابتكارات التي غيّرت طبيعة التعاملات المالية، من أهمها: البيتكوين والعملات المشفرة، والخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، والمدفوعات الرقمية، وغيرها من الحلول التي أعادت تشكيل علاقة العملاء بالنظام المالي وجعلتها أكثر سرعة وكفاءة وانخفاضًا في التكلفة.

الشكل رقم(01):تطور تكنولوجيا المالية عبر التاريخ

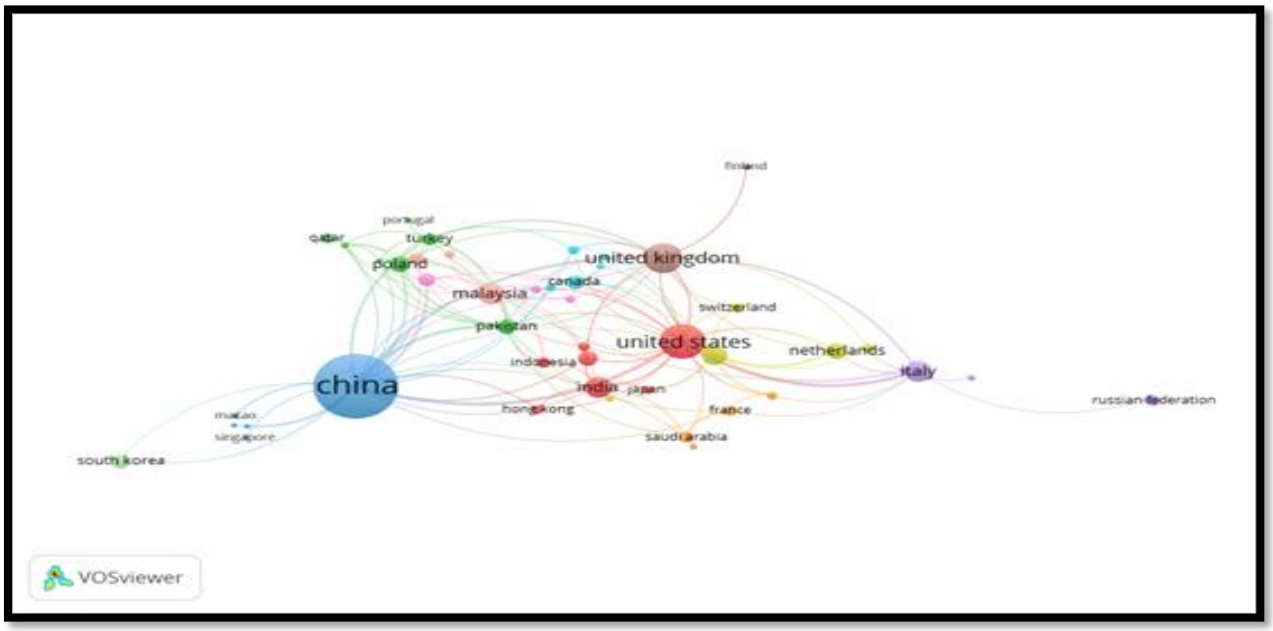


المصدر: رابح بريش، مرجع سابق، ص 53.

3-الدول الأكثر نشرا في موضوع التكنولوجيا المالية على قاعدة بيانات سكوبيس:

يعتبر موضوع التكنولوجيا المالية من بين أهم المواضيع الذي يوليها الباحثين في مجال المالية والصيرفة أهم كبيرة و الشكل أدناه يبين الدول التي ساهمت في البحث ونشر موضوع التكنولوجيا المالية:

الشكل رقم(02):شبكة الدول الأكثر نشرا في موضوع التكنولوجيا المالية



المصدر : مخرجات برنامج VOSviewer

يُظهر الشكل أعلاه توزّع الدراسات المنشورة حول موضوع التكنولوجيا المالية بين عدد من الدول، حيث تتصدر الصين القائمة بـ 183 منشورًا، تليها الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بـ 55 منشورًا، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب المملكة المتحدة بـ 40 منشورًا، ثم كلٌّ من الهند وإيطاليا بـ 20 منشورًا لكل منهما، تليهما ماليزيا بـ 19 منشورًا، ثم ألمانيا بـ 18 منشورًا.

ويوضح الشكل أيضًا حجم التعاون البحثي بين هذه الدول، إذ تعبّر سماكة الخطوط الرابطة بينها عن قوة هذا التعاون، وفي هذا السياق، تظهر الصين باعتبارها أكثر الدول تفاعلًا، بقوة ارتباط بلغت 55، حيث تتعاون مع عدة دول من بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ونيجيريا وتركيا والمغرب وبولندا وغيرها، كما تسجّل الولايات المتحدة قوة ارتباط بلغت 42، مع تعاون بحثي يشمل الهند وأستراليا ونيوزيلندا وباكستان وكندا، وبدرجة ارتباط بلغت 32، تتعاون المملكة المتحدة مع دول مختلفة مثل إيطاليا وأستراليا وفنلندا والدنمارك.

ورغم وجود بعض الدول التي قطعت أشواطًا مهمة في البحث والنشر في مجال التكنولوجيا المالية، إلا أنّ العدد الإجمالي للمنشورات يبقى محدودًا نسبيًا، ويُعزى ذلك في الغالب إلى حداثة هذا المجال وتزايد الاهتمام به خلال السنوات الأخيرة فقط، مما يجعل الأبحاث المتوفرة أقل مقارنة بالموضوعات المالية التقليدية.

4-مفهوم التكنولوجيا المالية:

عرّفت لجنة بازل للرقابة المصرفية التكنولوجيا المالية بأنها تمثل «أي ابتكار مالي أو تكنولوجيا ينتج عنها نموذج أعمال جديد، أو عملية جديدة، أو منتج مستحدث، يكون له تأثير مباشر على الأسواق والمؤسسات المالية». (إبتسام علي ، شذى عبد الحسين، و وفاء أيوب، 2023)

كما قدّم مجلس الاستقرار المالي تعريفًا مقاربًا، إذ اعتبر التكنولوجيا المالية «ابتكارات مالية قائمة على استخدام التكنولوجيا، تُفضي إلى تطوير نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، يكون لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى أسلوب تقديم الخدمات المالية». (نيس ، 2022).

5-التكنولوجيا المالية في مجال الخدمات المصرفية:

عدت التكنولوجيا المالية، ولاسيما إنتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية الرقمية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة، ويمكن توضيح أهم قنواتها كالآتي:

5-1- الصراف الآلي وأنواعه

يُعدّ الصرّاف الآلي جهازًا يعمل بشكل تلقائي دون تدخل العنصر البشري، ويهدف إلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية للعملاء على مدار الساعة وفق برامج تشغيل مخصّصة، ويستخدم العملاء بطاقة الصراف الآلي للحصول على خدمات متنوعة مثل السحب النقدي، الإيداع، الاستعلام عن الرصيد، والتحويل بين الحسابات.

وتتضمن أهم أنواع أجهزة الصراف الآلي:

- الموزّع الآلي للأوراق النقدية (DAB)؛
- الشباك الآلي للأوراق البنكية (GAB).

5-2- الخدمات المصرفية عبر الهاتف

تقوم هذه الخدمة على وجود شبكة تربط بين مختلف فروع البنك، مما يسمح للموظف المكلّف بالخدمة الهاتفية بالاطلاع المباشر على بيانات العملاء واسترجاعها من أيّ فرع، ويتواصل العميل عبر رقم موحّد خصّصه المصرف للاستفادة من خدمة معينة، مما يتيح إنجاز عدد من العمليات دون الحاجة إلى زيارة الفرع.

5-3- الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

تُعرَّف الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بأنها نمط من الأعمال المصرفية التي تعتمد على شبكة الإنترنت كوسيلة اتصال رئيسية بين المصرف والعميل، وبمساعدة أنظمة معلوماتية متطوّرة، يصبح العميل قادرًا على الاستفادة من مختلف الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المتاحة عن بُعد، ودون الحاجة إلى التواصل المباشر مع موظفي البنك.

5-4- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

مع الانتشار الواسع لاستخدام الهواتف المحمولة، تطوّر توظيفها ليشمل النفاذ إلى الإنترنت والاستفادة من مختلف الخدمات الرقمية، وقد بادرت العديد من المصارف إلى استغلال هذا التوجه عبر توفير خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول، مما أتاح للزبائن تنفيذ معاملاتهم بكل سهولة وفي أي وقت.

6- الفرص التي تقدمها التكنولوجيا المالية لتطوير الخدمات المالية

تسهم التكنولوجيا المالية في تحسين وتطوير الخدمات المالية من خلال مجموعة من الفرص الرئيسية، ومن أبرزها:

تعزيز الشمول المالي:

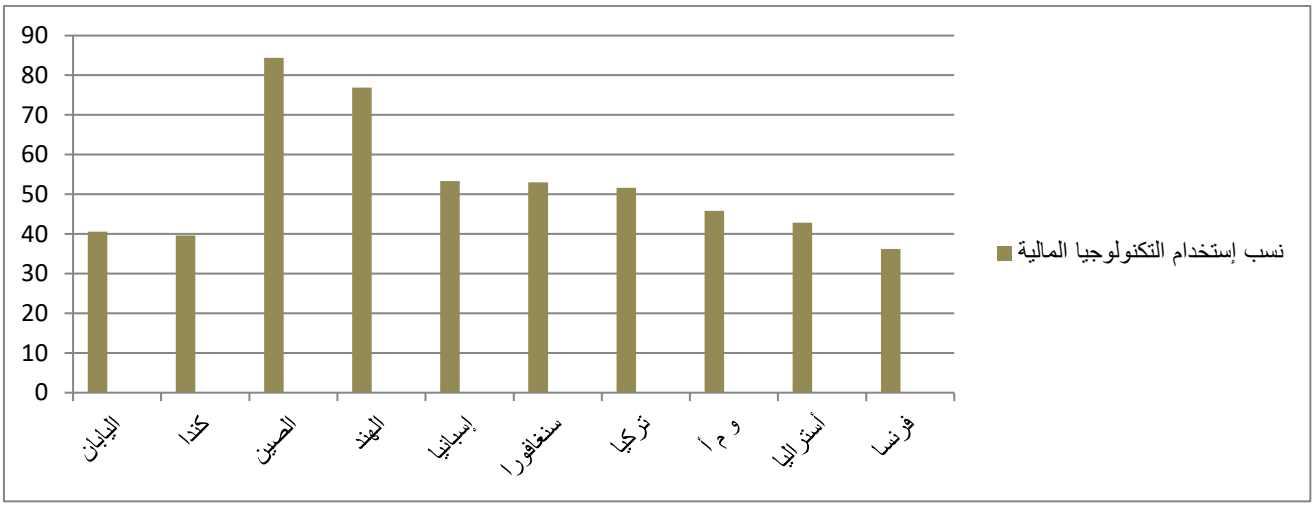
تمكن التكنولوجيا المالية من تجاوز العوائق الجغرافية، إذ أصبحت الخدمات المالية متاحة لشريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات بسرعة وتكلفة منخفضة، بغضّ النظر عن الموقع الجغرافي.

الجدول رقم(01):نسب الأفراد المستخدمين لحلول التكنولوجيا المالية في العالم سنة 2016

اليابان	كندا	الصين	الهند	إسبانيا	سنغافورا	تركيا	و م أ	أستراليا	فرنسا
%40.6	%39.6	%84.4	%76.9	%53.3	%53	%51.6	%45.8	%42.8	%36.2

المصدر: سعيدة نيس، مرجع سبق ذكره، ص 236.

الشكل رقم(03):نسب إستخدام حلول التكنولوجيا المالية في العالم سنة 2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد Excel

تسارع نمو التجارة الإلكترونية وما ينتج عنه من زيادة ملحوظة في الطلب على الخدمات المالية الرقمية، إذ تشير التقديرات إلى إمكانية تضاعف حجم هذا القطاع خلال السنوات الخمس المقبلة بأكثر من أربع مرات.

تراجع ولاء العملاء للمصارف التقليدية، حيث أظهرت إحدى الدراسات أن ما يقارب ثلث المتعاملين يفكرون في تغيير البنك الذي يتعاملون معه، في ظل البحث عن خيارات أكثر مرونة وابتكارًا.

الارتفاع المتزايد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى للحصول على التمويل، إذ بيّنت إحدى الدراسات أن أكثر من 200 مليون مؤسسة مصغّرة، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، ما تزال غير مستفيدة من الخدمات التمويلية المقدَّمة من المصارف، مما يحدّ من قدرتها على التوسع والنمو.

ثانيا: الإطار النظري للشمول المالي:

1-نشأة ومفهوم الشمول المالي:

بدأ مفهوم الشمول المالي في التسعينيات من القرن العشرين، واتخذ خلال مسيرته أسماء وأشكالًا متنوعة، متطورًا مع مراحل تطور المالية الرأسمالية، أو ما يعرفه الاقتصاديون بـ«اقتصاد الأموال»، ويُشير هذا المفهوم إلى التوسع غير المحدود للأسواق المالية وهندستها، والتحول من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المالية، حيث تضخّم القطاع المالي مقارنة بالقطاع الإنتاجي.

ففي العقود الثلاثة التي سبقت الأزمة المالية العالمية عام 2008، كان حجم التمويل العالمي المخصص للإقراض والمضاربات والبحث عن الأرباح يقارب حجم التجارة العالمية، رغم أن حجم الإنتاج العالمي كان أقل من ربع ما هو عليه اليوم، ومنذ ذلك الحين، شهد التمويل العالمي

تضخمًا هائلًا ليصبح مقداره ثمانية أضعاف حجم التجارة العالمية، هذا الواقع يشير إلى وجود طلب مفرط على التمويل يتجاوز الاحتياجات الفعلية للاستثمار والإنتاج، ناجم عن سياسات نقدية توسعية تبنتها العديد من الدول، مقابل سياسات مالية تقشفية لم تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من أزمة 2008.

وبعد الأزمة المالية العالمية، توجّه الاهتمام نحو احتواء المخاطر والمحافظة على الاستقرار المالي، وفي ظل التطورات المستمرة التي تشهدها الاقتصاديات، أصبح من الضروري إعطاء الشمول المالي اهتمامًا خاصًا، باعتباره جزءًا من السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ويرتبط ذلك بشكل مباشر بتوسيع قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، والتي غالبًا ما تعوقها عوامل مثل انخفاض الكثافة المصرفية، والتوزيع المحدود للفروع، وارتفاع التكاليف النسبية، والإجراءات المعقدة، والقيود القانونية.

لذلك، أصبحت الحاجة ملحة لتطوير الجهاز المصرفي بشكل عام، والقطاع المالي والمصرفي بشكل خاص، عبر تعزيز قنوات الائتمان التي تلعب دورًا رئيسيًا في تحسين الخدمات المصرفية، وخفض التكاليف، وتسهيل الوصول إلى التمويل، بما يسهم في تحقيق الشمول المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية. (إفتخار محمد، 2020).

2-مفهوم الشمول المالي:

يطلق مصطلح الشمول المالي على عدة مفاهيم حسب اختلاف الكتاب والباحثين، نظرًا لتأثيره المباشر على الاستقرار المالي والمصرفي، وارتباطه بالنمو الاقتصادي في كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

فقد عرّف مركز الشمول المالي في واشنطن الشمول المالي بأنه: «الحالة التي يتمكّن فيها جميع الأفراد من الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، منخفضة التكلفة، ومقدمة بطريقة ملائمة تحفظ كرامة العملاء، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء والمناطق المهمشة» (كمال كاظم ، 2020).

كما يُعرف الشمول المالي بأنه تمكين كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من الوصول إلى منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم، مثل حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والائتمان، وغيرها من الخدمات المالية، وتُقدَّم هذه المنتجات من خلال القنوات الرسمية والشرعية، مثل البنوك، وهيئة البريد، والجمعيات الأهلية، مع مراعاة أن تكون الأسعار مناسبة وسهلة الوصول، وأن تحمي حقوق المستهلك (المياحي و جعفر، 2020، صفحة 163).

ويقدّم صندوق النقد العربي تعريفًا مشابهًا، موضحًا أن الشمول المالي هو: «تمكّن الأفراد، بما في ذلك أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما فيها أصغرها، من الوصول والاستفادة الفعّالة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية عالية الجودة، مثل المدفوعات والتحويلات والادخار والائتمان والتأمين، بطريقة مسؤولة ومستدامة، عبر مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية، في إطار بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة» (بن رجب، 2018).

كما يُشير الباحثون إلى أن الشمول المالي يعني إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع عبر القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان، لتجنّب اللجوء إلى القنوات غير الرسمية التي تفتقر إلى الرقابة والإشراف وتكون مرتفعة التكاليف، مما قد يؤدي إلى سوء استغلال حاجات الأفراد لهذه الخدمات (بهناس ، رسول ، و بسيسة بلعباس، 2019)

من جهته عرف البنك المركزي المصري الشمول المالي على أنه إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، سواء كانت مؤسسات أو أفراد، مع التركيز على تمكينهم من استخدامها بفعالية، وتقديمها بجودة مناسبة وبأسعار معقولة، من خلال القنوات المالية الرسمية.

إذا يمكن القول إن الشمول المالي يهدف إلى ضمان وصول الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات الهشة، والشباب، والنساء، والمؤسسات مهما كان حجمها، وبأسعار مناسبة، وبطريقة تحمي حقوق المستفيدين وتعزز مشاركتهم في النشاط الاقتصادي.

3-أهمية الشمول المالي:

يتولى الشمول المالي مجموعة من المهام الحيوية التي تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، ومن أبرزها ما يلي (نعمان الشمري و حبيب العزاوي، 2021)

- **جذب المستثمرين الدوليين:** يسهم الشمول المالي في تعزيز ثقة المستثمرين من الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.
- **تعزيز النمو الاقتصادي:** يعمل الشمول المالي على توسيع الأنشطة التجارية، ما ينعكس إيجابًا على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويجعل منه أداة فعالة للنمو والتنمية المستدامة.
- **الحد من الاعتماد على النقد:** يسهم الشمول المالي في تقليل المعاملات النقدية المباشرة من خلال تشجيع التحول نحو المدفوعات الإلكترونية، وهو ما يعزز شفافية التعاملات ويقلل من المخاطر المرتبطة بالنقد.
- **خفض تكلفة رأس المال:** يؤدي توسيع قاعدة الخدمات المالية إلى تقليل تكلفة الحصول على التمويل لكل من الأفراد والمؤسسات، مما يسهم في تعزيز كفاءة الاقتصاد.
- **تحسين الإدارة المالية:** يتيح الشمول المالي تحسين إدارة الموارد المالية على مستوى الدولة والأفراد، فضلاً عن توسيع فرص القطاع المصرفي للوصول إلى مختلف شرائح المجتمع.
- **تعزيز الأمن المالي للأفراد:** يوفر الشمول المالي للأفراد إمكانية الادخار المستدام للمستقبل، مما يعزز الاستقرار المالي الشخصي ويحد من المخاطر الاقتصادية المحتملة.

4-أهداف الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي هدفا رئيسيا لدى العديد من الدول حيث تعددت أهميته وأهدافه ونذكر البعض منها (عزاوي و رفاع، 2021، الصفحات 110-111):

4-1-يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:

يهدف الشمول المالي إلى تمكين مختلف شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مناسبة ومن خلال قنوات قانونية ورسميّة، إذ يصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مستدام في حال استبعاد نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات من النظام المالي، فعندما يضم النظام المالي جميع الشرائح السكانية، ولكنه يفتقر إلى المعلومات الدقيقة حول حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، تزداد احتمالية تعرضه للصدمات المالية، وتنخفض قدرته على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

4-2-تعزيز وصول كافة الأفراد في المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية:

لغرض تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وطرق الحصول الاستفادة منه مزاياها بغية تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

4-3-يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يسهم توسيع نطاق الخدمات المالية في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، كما يخلق فرص عمل جديدة ويعزز دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، إذ يمنح إضفاء الطابع الرسمي على هذه المشروعات القدرة على النمو والاستفادة من الموارد المالية بشكل أفضل، مما يرفع بدوره معدلات النمو الاقتصادي ويعزز التنمية المستدامة.

4-5-يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي:

يركّز الشمول المالي على الفئات محدودة الدخل والفقراء، بالإضافة إلى فئات محددة مثل المرأة والشباب، مع إيلاء اهتمام خاص بالوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها في القطاع المالي الرسمي من خلال توفير الخدمات المالية الملائمة لها، كما تترتب على تعزيز مؤشرات الشمول المالي انعكاسات إيجابية تشمل خلق فرص عمل جديدة، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، وخفض معدلات البطالة والفقر، وتحسين توزيع الدخل، والارتقاء بمستوى المعيشة.

5-أبعاد الشمول المالي:

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الشمول المالي إلى ثلاث أبعاد رئيسية (بهناس ، رسول ، و بسيسة بلعباس، 2019، الصفحات 215-219)

5-1-الوصول للخدمات المالية: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى قدرة الأفراد على استخدام الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تقييم هذا البعد تحديد وتحليل العوائق المحتملة التي قد تواجه فتح أو استخدام الحسابات البنكية، مثل تكلفة

الخدمة أو بعد المسافة عن نقاط التقديم، ويمكن جمع بيانات حول إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية من المعلومات الصادرة عن المؤسسات المالية نفسها، ومن أبرز مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10,000 بالغ على المستوى الوطني، مع تقسيم البيانات حسب الوحدات الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1,000 كيلومتر مربع، لتقييم التغطية الجغرافية للخدمات؛
- حسابات النقود الإلكترونية كوسيلة لتحديد مدى انتشار الخدمات الرقمية؛
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة، لقياس سهولة التنقل بين مختلف القنوات والخدمات؛
- النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في وحدات إدارية بها نقطة وصول واحدة على الأقل، لتحديد نسبة التغطية الفعلية للسكان.

5-2-استخدام الخدمات المالية: يشير بعد الاستخدام الفعلي للخدمات المالية إلى مدى اعتماد العملاء على الخدمات المقدمة من القطاع المصرفي، ويقيس هذا البعد انتظام وتواتر استخدام الخدمات المالية خلال فترة زمنية محددة، ويتم جمع بيانات الاستخدام لتقييم مدى فعالية الشمول المالي في الوصول إلى الفئات المختلفة من العملاء.

من أبرز مؤشرات قياس استخدام الخدمات المالية:

- نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابًا واحدًا على الأقل أو وديعة منتظمة؛
- نسبة البالغين الذين يمتلكون حساب ائتماني منتظم واحد على الأقل؛
- عدد حملة بوليصات التأمين لكل 1,000 بالغ؛
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية لكل فرد؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول؛
- نسبة البالغين الذين يستخدمون الحسابات البنكية بشكل منتظم ومتكرر؛
- نسبة الأفراد الذين احتفظوا بحساب بنكي خلال السنة الماضية؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك حسابات رسمية في المؤسسات المالية؛
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

هذه المؤشرات تمكّن من قياس مدى فعالية الخدمات المالية في تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات، وتساعد على تحديد الفجوات وتحسين الشمول المالي.

5-3-جودة الخدمات المالية: يعدّ وضع مؤشرات دقيقة لقياس بعد جودة الخدمات المالية تحديًا قائمًا بذاته، حيث شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية إدراج هذا البعد ضمن أولويات جدول أعمال الدول النامية، وقد برزت الحاجة إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وهو بعد غير واضح المعالم لارتباطه بعدة عوامل تؤثر على جودة ونوعية الخدمات، منها التكلفة، ووعي المستهلك، وفعالية آليات التعويض، وخدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة العملاء بالمؤسسات المالية.

ولتقييم جودة الخدمات المالية، يُستخدم مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالموضوع، أهمها:

1- القدرة على تحمل التكاليف

يقيس هذا البعد مدى قدرة العملاء، وخصوصًا ذوي الدخل المنخفض، على تحمل تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وإجراء المعاملات المالية، ويتم قياس ذلك من خلال:

- ✓ متوسط التكلفة الشهرية للحساب؛
- ✓ متوسط الرسوم السنوية؛
- ✓ متوسط تكلفة تحويلات الائتمان؛
- ✓ نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية مرتفعة للغاية.

2- الشفافية

تُعد الشفافية عنصرًا حيويًا في تعزيز الشمول المالي، إذ يجب على مقدمي الخدمات المالية ضمان وصول جميع العملاء إلى المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة، ويقاس ذلك عبر:

- ✓ نسبة العملاء الذين أفادوا بتلقيهم معلومات وافية وكافية حول الخدمات المالية.

3- الراحة وسهولة الاستخدام

يقيس هذا البعد مدى شعور العملاء بالراحة وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية، ويتم تقييمه عبر مؤشرات مثل:

- ✓ نسبة الأفراد الذين يشعرون بعدم الراحة نتيجة طول الوقت الذي يقضونه في الانتظار داخل الطوابير في فروع المؤسسات المالية.
- ✓ متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الانتظار عند استكمال معاملاتهم في البنوك.

4- حماية المستهلك

يتمثل هذا البعد في وجود القوانين والأنظمة التي تضمن حقوق المستهلك وحمايته من الممارسات غير العادلة أو الاحتيالية، بما يرسخ الثقة في النظام المالي.

5- التثقيف المالي

يقيس هذا المؤشر مدى امتلاك الأفراد للمعارف المالية الأساسية، وقدرتهم على التخطيط المالي، وموازنة دخلهم مع نفقاتهم، لتعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

6- المديونية

تشكل المديونية سمة هامة للعملاء في النظام المالي، ويهدف هذا البعد إلى متابعة مدى تأخر المقترضين عن سداد القروض خلال فترة زمنية محددة، وهو مؤشر مهم لتقييم المخاطر المالية.

7- العوائق الائتمانية

يتجاوز الشمول المالي تقديم الخدمات فقط، ليشمل تمكين العملاء من اختيار المنتجات المالية المناسبة ضمن مجموعة خيارات متعددة ويمكن قياس ذلك من خلال:

- ✓ نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية التي تضم ثلاثة فروع مالية رسمية على الأقل.
- ✓ نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يُطلب منها تقديم ضمانات على آخر قرض بنكي.
- ✓ مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات المتعلقة بأسواق الائتمان.

6-التحديات التي تواجه الشمول المالي:

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات التي تعيق تطبيقه على المستوى الدولي والعربي على حد سواء، ومن أبرز هذه التحديات (نعمان الشمري و حبيب العزاوي، 2021، الصفحات 155-156):

- **ارتفاع مستويات الأمية المالية:** مما يؤدي إلى عدم اطلاع بعض المواطنين على طبيعة الخدمات المصرفية المتاحة لهم.
- **انخفاض الوعي المصرفي:** لدى شريحة من العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، مما يحد من استفادتهم من الخدمات المالية.
- **سوء التوزيع الجغرافي للمؤسسات المالية:** بما في ذلك الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي، خصوصًا في القرى والمناطق النائية.
- **ارتفاع أسعار الفائدة:** مما يثني العملاء عن الاقتراض ويحد من استخدامهم للخدمات الائتمانية.
- **ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية:** سواء عند فتح الحسابات المصرفية أو استخدام أجهزة الصراف الآلي، ما يشكل عبئًا إضافيًا على الأفراد.
- **تدني مستوى الدخل:** لدى بعض المواطنين مما يقلل من قدرتهم على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
- **ضعف الحملات الترويجية للشمول المالي:** والتي قد تساعد في زيادة وعي المواطنين بالخدمات المتاحة لهم.
- **انعدام الثقة في النظام المالي:** حيث يشعر بعض العملاء بعدم الاطمئنان تجاه جودة الخدمات المقدمة وشفافية العمليات.

ثالثا: العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي:

تُبرز التكنولوجيا المالية دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي من خلال تمكين الأفراد والشركات من المشاركة الفاعلة في النظام المالي، ويمكن توضيح العلاقة من خلال النقاط التالية:

- **تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية:** تسهم التكنولوجيا المالية، بما في ذلك الهواتف المحمولة والتطبيقات المصرفية عبر الإنترنت، في تسهيل وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية بشكل مباشر وسريع، هذا يتيح فرصًا للشريحة التي قد لا تمتلك حسابات مصرفية تقليدية، ويعزز دمجهم في النظام المالي.
- **تحسين الكفاءة وخفض التكاليف:** تقلل التكنولوجيا المالية من تكلفة تقديم الخدمات المالية، وتزيد من كفاءتها التشغيلية، مما يجعل هذه الخدمات أكثر توفّرًا وأقل تكلفة، وبالتالي تعزز فرص الشمول المالي.
- **توسيع نطاق الخدمات المالية:** تمكّن التكنولوجيا المالية من تقديم خدمات مالية مبتكرة مثل التمويل التشاركي، والدفع الإلكتروني، والتأمين عبر الإنترنت، مما يزيد من تنوع الخدمات المتاحة للأفراد والشركات ويعزز شمولهم المالي.
- **تعزيز التثقيف المالي:** توفر التكنولوجيا المالية أدوات ووسائل لتثقيف الأفراد حول إدارة الأموال والشؤون المالية، مما يزيد من الوعي المالي ويساهم في الاستخدام الأمثل للخدمات المالية.
- **التحقق والأمان:** توفر الحلول التكنولوجية آليات للتحقق وحماية المعلومات المالية، مما يعزز ثقة الأفراد والشركات في النظام المالي ويشجعهم على استخدام الخدمات المالية بشكل آمن.
- **تحديات تنظيمية:** رغم الفوائد تواجه التكنولوجيا المالية تحديات تنظيمية تتطلب وضع إطار قانوني وتنظيمي فعال، لضمان حماية حقوق المستهلكين وتحقيق الشمول المالي بشكل مستدام.

والجدول التالي يبين تشابك العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي:

الجدول رقم(02): يوضح العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في القطاع المصرفي

التكنولوجيا المالية في مجال الصيرفة	أبعاد الشمول المالي
الوصول إلى الخدمات المالية	-عدد نقاط الوصول إلى الخدمات. -حسابات النفوذ الإلكترونية. -مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
توسيع استخدام الخدمات المالية	-لبالغين الذين لديهم تعامل مصرفي. -البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم. -البالغين حملة وثائق التأمين. -عدد معاملات الدفع غير النقدية. -عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. -ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية. -المحتفظين بحساب بنكي. -التحويلات. -الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية. -الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
تقليل تكلفة وتحسين جودة الخدمات المالية	-المعرفة المالية. -السلوك المالي. -متطلبات الشفافية.

	-حل النزاعات. -تكاليف استخدام الخدمات المالية. -العوائق الائتمانية.

المصدر: إلياس عياشة. (2020). أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي. أم البواقي: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي(بتصرف).

يمكن الاستنتاج أن التكنولوجيا المالية أصبحت اليوم عنصراً محورياً في تعزيز الشمول المالي على المستوى العالمي، إذ تمثل مجموعة من الابتكارات والأدوات التي تُوظف في قطاع الخدمات المالية لتقديم خدمات أكثر سهولة وفاعلية لجميع الأفراد والمؤسسات، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو مستوى دخلهم، ويتجلى التأثير الإيجابي للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي في عدة أبعاد، بدءًا من تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وصولاً إلى تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف، مما يعزز دمج الفئات المختلفة في النظام المالي ويتيح لهم المشاركة بفعالية في الاقتصاد.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التركيز على استقصاء إشكالية مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، فقد أصبح الشمول المالي من الموضوعات الحيوية التي حظيت باهتمام متزايد من قبل الدول، والهيئات الدولية، والجهات المالية والرقابية، نظراً لتأثيره المباشر على الاقتصاد، إذ يسهم الشمول المالي في ربط الأفراد والمؤسسات بالمؤسسات المالية، وتسهيل الوصول إلى مجموعة شاملة من الخدمات المالية، مما يعزز الثقافة المالية لدى الأفراد والشركات ويتيح فرصاً أكبر للاستثمار وخلق فرص العمل. ونتيجة لذلك، يزداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ما ينعكس إيجابياً على معدل النمو الاقتصادي.

ومن خلال ما تم عرضه في دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- التكنولوجيا المالية تساهم في تعزيز الشمول المالي
- يعد الشمول المالي هدفا رئيسيا لدى العديد من الدول، والذي يؤدي إلى تعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي
- سرعة تطبيق الشمول المالي ساهمت في تقليل الاستبعاد المالي بين الطبقات الاجتماعية من خلال وصول الخدمات المالية إلى كافة طبقات المجتمع وتقليل التكلفة وسرعة الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية.

- الإحالات والمراجع :

1. بن رجب, ج .(2018) .*دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية* .دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
2. أسامة عزاوي، و توفيق رفاع. (31 21, 2021). عزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة دول العالم العربي –. *مجلة العلوم التجارية و التسيير*، الصفحات 110-111.
3. العباس بهناس ، حميد رسول ، و عز الدين بسيسة بلعباس. (2019). أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. *معارف*، صفحة 213.
4. المياحي, ع &., جعفر, ل .(2020) .*السياسات المصرفية الدولية الشمول المالي الاستدامة المصرفية 2030* (Vol. الاولى .(مصر: المركز العربي للنشر و التوزيع.
5. جواد الشمري كمال كاظم . (2020). تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال. *أهل البيت*، صفحة 568.
6. حسين إبتسام علي ، جبر شذى عبد الحسين، و كسارة وفاء أيوب. (03 03, 2023). دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل إقتصاد المعرفة. *مجلة الإدارة والإقتصاد*، الصفحات 45-61.

7. رابح بريش. (2023). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية(أطروحة دكتوراه). البليدة: جامعة البليدة 2 لونيسي علي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
8. سعاد عدنان نعمان الشمري، و ندى سلمان حبيب العزاوي. (2021). *wraith scientific journal*، صفحة 155.
9. سعيدة نيس . (30 09, 2022). التكنولوجيا المالية . *مجلة البحوث الإقتصادية الإقتصادية المتقدمة*، الصفحات 227-242.
10. مناحي الرفيعي إفتخار محمد. (2020). دور النك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي. *مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الإنسانية والإجتماعية*، صفحة 38.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

يوسف بوعكاز، كمال الدين بن موسى (2025)، **الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 02 (العدد 11)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 47-58.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).